

الجمهورية العربية السورية
جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

الحركة الوطنية في ليبيا وسوريا : دراسة مقارنة فترة ما بين الحربين (1918-1939)

أطروحة أعدت لنيل درجة الدكتوراه
في تاريخ العرب الحديث والمعاصر

إشراف :
أ. د. نجاح محمد

إعداد الطالبة :
برنية فتح الله عمران

1433 هـ /2012 م

قف خشوعاً وأذكر الشعب الأبي يسبق المـــوتَ لميدان الجهاد

مـن شباب ثائـــرٍ حــــرّ فتّي وشيـــوخٍ في حمـــاس للجهاد

صاحب الحق له البأس القوي وهـــو محفوف بتأييد السماء[1]

1- مذكرات المجاهد عبد الغني الأسطواني-العرب من وراء اللهب، دار قتيبة، دمشق، 1986، ص 127 .

الإهــداء

إلى روح الشهيد عمر المختار الذي استشهد في أواخر معارك الحركة الوطنية الليبية.

وإلى روح الشهيد يوسف العظمة الذي استشهد في أولى معارك الحركة الوطنية السورية.

طيب الله مثواهما وكّل شهداء الوطن. لقد كانت تضحياتهم بأرواحهم الطاهرة ملهمة لي للخوض في دراسة الحركة الوطنية في البلدين.

مـن أقـوال المختـار : « ... وإننـا في الـدفاع عـن ديننـا ووطننـا صـامدون وعلـى الله في نصـرنا متوكلون...إننا حاربناكم ثماني عشرة سنة ولا نزال بعون الله نحاربكم ولن تنالوا منا بالتهديد...»
المصـــدر: (مجلــة البحــوث التاريخية،منشــورات م.ج [1]الليبيين،طــرابلس-ليبيا،العــدد 2،يوليــو، 1988، ص4)

من أقوال العظمة: « إن سوريا لن تخضع لتهديداتكم.. إننا سنتعب كثيراً ولكن لن نريحكم قبل أن ننال استقلالنا الصحيح كما نريد لا كما تريدون أنتم»
المصدر: الوثيقة34،"الوطن العربي- أطوار الاستعمار"، النشرة الأسبوعية رقم-27،المكتب العربي للدعايـة والنشـر، دمشـق، 25 أيـار 1939، (ملـف شـكري فيصـل، الظـرف السـادس، شـعبة الوثائق،م.ج الليبيين، طرابلس ليبيا، ص4)

1- لمعرفة هذا الاختصار راجع المقدمة.

فهرس المحتويات

المقدمة:
حول اختيار موضوع البحث وإشكاليته وأهدافه ومنهجيته وأبرز مصادره ومراجعه.

أولاً :حول اختيار موضوع البحث وأهميته :

ترتبط أسباب اختيار البحث بأهميته المتعلقة بالدرجة الأولى هنا بكلّ من ليبيا وسوريا أولاً ، وأهمية المرحلة الزمنية المعنية بالبحث ثانياً، والممتدة في فترة ما بين الحربين أي ما بين نهاية الحرب العالمية الأولى عام 1918 وبداية الحرب العالمية الثانية عام 1939، وأهمية الحركة الوطنية خصوصاً ، التي قامت في البلدين خلال هذه المرحلة ثالثاً ، وأكتفي بذكر أبرز معطيات هذه الأهمية في جوانبها الثلاثة.

تتمثل أهمية ليبيا إلى جانب كونها جزءاً من أهمية الوطن العربي الكبرى على كلّ صعيد، بأهمية موقعها الجغرافي الاستراتيجي في وسط الشمال الأفريقي، بمساحة شاسعة ممتدة على أطول ساحل على البحر المتوسط، مما جعل منها إحدى حلقات الوصل الهامة بين أفريقيا وأوروبا من جهة، وبين المشرق العربي ومغربه من جهة أخرى. ولقد زادت أهميتها دون شك بظهور ثرواتها الباطنية وخاصة النفط، ولو أن ذلك قد تم في مرحلة لاحقة للمرحلة المعنية بالدراسة. وتتمثل أهمية سوريا بتميزها بموقع استراتيجي هام إن على الصعيد العربي من خلال ربطها ما بين مشرقه ومغربه، أو على الصعيد الدولي من حيث ربطها ما بين شرق العالم وغربه. هي غنية بتنوعها المناخي والتضاريسي والسكاني والاقتصادي والثقافي. تفاعل كل ذلك ليجعل منها منطقة هامة ذات تراث حضاري عريق من حيث كونها مهد الإنسان والحضارة، وذات دور أقليمي وعربي فاعل وكبير.

أهمية المرحلة المعنية بالدراسة دولياً أنها شهدت على الصعيد الدولي نشوء عصبة الأمم، وظهور الأنظمة الديكتاتورية الفاشية والنازية على الساحة الدولية، مع دوام سيطرة النظام الاستعماري الغربي العالمي بزعامته البريطانية. وشهدت إسلامياً انهيار الدولة العثمانية، وتزايد خضوع الدول الإسلامية للاحتلال الأوروبي الاستعماري وتصاعد حركة التحرر ضدّه فيها. وشهدت عربياً استكمال نهاية الحكم العثماني في الوطن العربي من جهة، واستكمال الاحتلال الأوروبي لمعظم مناطقه من جهة أخرى. وبالمقابل شهدت تعاظم قوة الحركات الوطنية التحررية فيها، التي كان من أهم ما أنتجته حدث الثورة العربية الكبرى عام 1916. أما محلياً، فكما شهدت ليبيا خضوعها للاحتلال الإيطالي الفاشي، وتنامي حركة تحررها، فقد شهدت سوريا خضوعها للاحتلال الفرنسي وتنامي حركتها التحررية أيضاً. ولاشك أن من أهم ما شهدته سوريا في هذه المرحلة هي تجزئة سايكس بيكو عام 1916 لها لتنقسم ما بين سوريا الحالية المعنية بهذه الدراسة وما بين لبنان وشرقي الأردن وفلسطين.

هذه الأهمية تفسر الدافع الأول في اختياري لموضوع هذا البحث، أما الدافع الثاني فيتعلق بأمرين اثنين: أولهما عدم ربط أغلب الدراسات بين تاريخ المشرق والمغرب العربيين، فيدرس كل منها كوحدة منفصلة في أحدهما عن الآخر، ونظراً لقناعتي بوحدة التاريخ بينهما، في خطوطه العامة المشتركة بالطبع، ومنها المتعلقة بخضوعهما للاحتلال الاستعماري وبحركتهما الوطنية التحررية ضده، فقد اخترت موضوعي هذا كتجسيد لهذه الحقيقة في منطقتين هامتين هما ليبيا وسوريا.

وثانيهما :أنه، وعلى الرغم من الدراسات والأبحاث الكثيرة التي تناولت بالبحث الحركة الوطنية في ليبيا وسوريا، إلا أنه لا يوجد أية دراسة مقارنة بينهما تبين مواقع الاختلاف من جهة، والسمات المشتركة بينهما من جهة أخرى ، ورأيت أن أقوم بهذه الدراسة المقارنة للحركة الوطنية في ليبيا وسوريا في فترة ما بين الحربين (1918-1939).

ثانياً :إشكالية البحث وأهدافه :

أول هدف هو البحث في حقيقة إشكالية هامة متعلقة باختلاف الباحثين حول السمة الأهم في الحركات الوطنية التحررية في كل من بلدان المشرق العربي ومغربه، فالبعض يرى أن هذه الحركات في بلدان المشرق العربي قد ارتبطت بالتوجه القومي العربي بينما ارتبطت في بلدان المغرب العربي بالتوجه الإسلامي، والبعض الآخر يرى صحة هذا الرأي ظاهرياً وشكلاً وليس مضموناً من حيث عدم جوازية الفصل بين العروبة والإسلام، وهناك من يرى مبالغة في كل من هذين الرأيين. فأين الحقيقة؟ إضافة إلى البحث عنها فإني سأُجيب عن الكثير من الأسئلة وأهمها:ما هي أوجه التشابه والاختلاف في السياستين الاستعماريتين الإيطالية والفرنسية في ليبيا وسوريا كونهما كانتاسبباً مباشراً في الحركة الوطنية في البلدين؟ وبماذا اختلفتا؟ وهل كانت الاختلافات في الممارسات أم في المضمون؟ ما هي العوامل التي أدت إلى إضعاف الحركة الوطنية الليبية والسورية المسلحة ثم انتهائها؟ ما هي أوجه التشابه والاختلاف في البنى الاجتماعية والفكرية والتنظيمية في الحركتين الوطنيتين في ليبيا وسوريا؟

ثالثاً : حول منطلقات البحث المعرفية والمنهجية:

يمكنني إيجاز هذه المنهجية أو هذه المنطلقات، التي آمل أن أقدم من خلالها ولو بعض الجديد والمفيد علمياً ووطنياً ، بالمنطلقات المعرفية والمنهجية المترابطة الآتية:

المنطلق الأول: هو القناعة بأن الحركة الوطنية في أي بلد محتّل من قبل قوى أجنبية تتوجه بالدرجة الأولى إلى النضال ضدّ هذه القوى وبهدف طردها ونيل الاستقلال، وبالتالي فهي بهذا المعنى تتجسد في المقاومة الوطنية بكل وسائلها المسلحة والسلمية العفوية والمنظمة، ومنها النضال الحزبي، وبحيث يتطابق المضمونان ليعبر كّل منهما عن الآخر.

المنطلق الثاني: القناعة بعد التمحيص، بأن الأسلوب الأفضل في الدراسة المقارنة عموماً ، وفي دراستنا خصوصاً ، وتجنباً للتكرار، هو البدء في وضع الأرضية العامة للأوضاع الليبية والسورية في المرحلة المعنية بالبحث، والتي هي ضرورة تكوينية لهذه الدراسة، ثم الانتقال بناءً عليها إلى البحث المقارن للحركتين.

المنطلق الثالث: هو القناعة بأن المعيار في توصيف "الحركة الوطنية" أو "المقاومة الوطنية" ليس منطلقاً من أهداف قادة هذه الحركة أو المقاومة، وإنما من دوافع وأهداف جماهيرهما.

المنطلق الرابع: هو القناعة بأن النظرة المنهجية العلمية الصحيحة للتاريخ هي التي تؤمن بغائيته، وبقوانين جدلية حركته وأحداثه، وبوحدة أبعاده، التي ترفض بالتالي أن تختزل أحداثه في الحدث السياسي، وأن تختزل أبعاده في البعد الماضوي، وتستوعب بالتالي استمرارية وجدلية حركة التطور التاريخي من الماضي عبر الحاضر إلى المستقبل، مما يفسّر حرصي على تقديم الفصل الأول التمهيدي الذي من شأنه الربط ما بين الأحداث التاريخية المتعلقة بموضوع البحث حول الدراسة المقارنة لحركة المقاومة الوطنية في ليبيا وفي سوريا في المرحلة

التاريخية المعنية بالدراسة والممتدة ما بين عامي 1918 و1939، وبين المرحلة التاريخية السابقة لها، وخاصة منذ بداية الحكم العثماني، وذلك لمعرفة واستيعاب المعطيات والعوامل المؤثرة وذات الوجود المستمر في المرحلتين، كلياً أو جزئياً. وسأبدأ دائماً بليبيا انسجاماً مع عنوان البحث ورغم أن الحكم العثماني قد بدأ فيهامتأخراً بالنسبة لسوريا- الشام.

المنطلق الخامس: هو الإيمان بأهمية وجدلية كّل المضامين المتعلقة بأوضاع البلدين في مرحلة دراستنا، وعلى كل الأصعدة، مما يعني أن تركيزي على الأوضاع السياسية لكّل منهما، والتي هي محور هذا البحث، لا يعني إهمال الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، من حيث استحالة المقارنة بين حركة المقاومة الوطنية فيهما في المرحلة التاريخية المعنية بالبحث دون فهم مجمل هذه الأوضاع، من حيث كونها تختزن المعطيات الأساسية للحركة الوطنية، إن كأسباب أو كأهداف. والتي هي متعلقة بالدرجة الأولى بالسياسة الاستعمارية للاحتلال الإيطاليفي ليبيا والاحتلال الفرنسي في سوريا، سلطوياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، مما يفسّر تكريس الفصول الأولى للحديث عنها.

المنطلق السادس: هو الإيمان بوحدة التاريخ الإنساني، من حيث كونه تاريخاً مترابطاً بفعل وجود علاقة جدليةأي تبادلية لـ فعلي التأثر والتأثير، بين مختلف أقوامه وأممه ودوله ومؤسساته العالمية والإقليمية ، وهذا ما يفسّر حرصي على متابعة موضوع الدراسة المقارنة لحركة المقاومة الوطنية في ليبيا وسوريا في المرحلة التاريخية المعنية بالدراسة والممتدة ما بين عامي 1918 و 1939 من خلال وضعها في سياقها الصحيح في إطار الأوضاع الدولية المحيطة بها، والمؤثرة عليها.

المنطلق السابع: هو الإيمان بوحدة التاريخ العربي التي لا تعني وحدة التفاصيل ونفي التنوع والخصوصية لتاريخ كل بلد من البلدان العربية، ومنها ليبيا وسوريا، وإنما تعني وحدة التطور التاريخي للأمة العربية في خطوطه العامة المشتركة التي تشكل إطارها القومي العربي التاريخي العام، مما فرض علّي تناول الدراسة المقارنة المذكورة ضمن هذا الإطار أولاً ، وضمن الخصوصية القطرية لكّل من ليبيا وسوريا ثانياً ، ومنها متغيرات المضمون الجغرافي- السياسي لكّل منهما.

لم يبرز المضمون الجغرافي- السياسي لليبيا في تاريخها الحديث والمعاصر وبتسميتها هذه إلاّ بعد الاحتلال الإيطالي لها في عام 1912 ، أما قبل ذلك، أي في فترة الحكم العثماني فقد دُعيت "بطرابلس الغرب" من باب دعوة الكّل بالجزء من جهة، ومن باب تمييزها عن " طرابلس الشام" من جهة أخرى ، وتتألف ليبيا من ثلاثة أقاليم وهي برقة وطرابلس وفزان، أما برقة فهي المنطقة الشرقية من ليبيا الواقعة بين مصر وخليج سرت، وتمتد من السلوم شرقاً وحدود طرابلس غرباً وتشمل أيضاً واحات أوجلة وجالو وجخرة والجغبوب والكفرة[1]، أما طرابلس فتمثل المنطقة الغربية الممتدة من سرت حتى الحدود التونسية عند رأس جدير وتنتهي في الجنوب حتى غدامس.أما فزان فهي المنطقة الجنوبية الممتدة من حدود الجزائر إلى حدود السودان[2]وبناءً

---

[1]- دي أغسطيني، هنريكودي، سكان ليبيا، ترجمه من الإيطالية خليفة محمد التليسي، الدار العربية للكتاب،تونس-ليبيا، الجزء الثاني ،1990، ص 12.

[2]- مجموعة مؤلفين، طرابلس الغرب وبرقة في براثن الاستعمار الإيطالي صحائف سود، دار المستقبل ، القاهرة، 1939، ص 5، 85.

عليه فسألتزم بتسميتها " طرابلس الغرب" ثم بتسميتها ليبيا منذ الاحتلال الإيطالي في التمهيد، وتستمر هذه التسمية "ليبيا" بعد ذلك، في بقية فصول البحث.

أما المضمون الجغرافي –السياسي لسوريا في تاريخها الحديث ومعظم تاريخها المعاصر فقد ارتبط بمضمون بلاد الشام الممتدة ما بين طوروس شمالاً والجزيرة والفرات شرقاً، والبحر المتوسط غرباً ، والبادية والعقبة وسيناء جنوباً، مما دعى البعض إلى تسميتها بـ "سوريا الشام" تعبيراً عن هذا الارتباط الذي استمر حتى التآمر الاستعماري لتجزئتها وفق معاهدة سايكس بيكو (Sykes-Pico) عام 1916 وسان ريمو (San Rimo) عام 1920، ولتتحول إلى سوريا الحالية التي تحدّها تركيا من الشمال والعراق من الشرق والبحر المتوسط ولبنان من الغرب والأردن وفلسطين من الجنوب.

المنطلق الثامن: هو القناعة بضرورة كتابة ليبيا وسوريا أسوة بأسماء جميع البلدان بالألف الممدودة، من حيث إنها تدل على اسم البلاد بوضوح ودون أي لبس، ومن حيث إنّ كتابتهما بالتاء المربوطة "ليبية، سورية"، كما يفعل البعض، يجعلهما تخدمان معنى التوصيف والجنسية وليس معنى اسم البلاد.

المنطلق التاسع: هو القناعة بأن الكيفية المنهجية العلمية التي يجب أن أتبعها في هذه الدراسة، كما هي الحال بالنسبة لأي دراسة تاريخية، قائمة على الالتزام بجميع قواعد منهجية البحث العلمي التاريخي، أي قواعد المعرفة التاريخية المنظمة القائمة على الرؤية الشمولية والمعالجة الموضوعية المستندة إلى التوثيق والنقد والتحليل، وإلى صحة الصياغة ولتركيب، عرضاً ولغة، وكذلك إلى فهم المضمون النسبي لبعض المصطلحات، بمعنى تغيره من مرحلة تاريخية إلى أخرى، وإلى مشروعية استخدام مصطلحات حديثة للدلالة على ظواهر قديمة بشرط أن يكون هذا الاستخدام ضمن إطار دلالاتها العلمية الصحيحة.

المنطلق العاشر: القناعة بوجوب التمييز بين مصطلحي "المقاومة" و"الجهاد" وبين ما هو موجود من مصطلحات للتعبير عنهما في مصادر العدو والمحتل مثل مصطلحات "التمرد" و"العصيان" و"العصابة". إنّ مصطلح المقاومة يعبر عن حركة ينظمها الأفراد والجماعات عادة ضدّ العدو المحتل بهدف الاستقلال وتحرير البلاد[3] وهو مصطلح له شرعيته الوطنية والقومية والإنسانية، أما مصطلح الجهاد فهو الدعوة إلى دين الله وهو الإسلام والدفاع عنه ضدّ أعدائه ومنهم أعداء الوطن والأمة، ولهذه الدعوة شكلان رئيسيان: الجهاد الدعوي والجهاد القتالي وهو فرض كفاية على المسلمين إلا إذا تعرض الوطن للاعتداء أو للاحتلال فيصبح فرض عين على كل قادر عليه رجلاً كان أم امرأة[4]. وهو مصطلح واسع وفضفاض، وقد حظي بشيوع جعل الكثيرين يحسبون أنه الأولى في التعبير عن مصطلحي الحرب والقتال[5]. وهو مصطلح له شرعيته الدينية والوطنية والقومية والإنسانية على أن يكون بمضمونه الصحيح الموجه ضدّ العدو الخارجي للوطن.

3- البعلبكي، رمزي، موسوعة المورد العربية دائرة معارف ميسرة مقتبسة عن موسوعة المورد، دار العلم للملايين، بيروت،دون تاريخ، المجلد الأول، القسم الثاني، ص 248.

4- الموسوعة العربية الميسرة، دار صحارى، دمشق،1415هـ، ص 790-792.

5- عمارة، محمد ،"فلسفة الجهاد الإسلامي"،(مجلة شؤون عربية، تصدرها وحدة المجلات في الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، تونس، العدد 14، نيسان-أبريل 1982، ص 213-214)

مصطلحات التمرد والعصاة والعصابة وردت في المراجع الخاصة بليبيا وقد تكرر ذلك سواء في المصادر والمراجع الفرنسية مثل بيشون:المسألة الليبية،أو الإيطالية مثل تروتسي:برقة الخضراء، ومذكرات غراتسياني، بوكا:الإيطاليون في ليبيا، ومالتيزي:ليبيا أرض الميعاد. وأنا بإستثناء ذكرها لضرورة التوثيق فقط، استبدلتها بتسمية المجاهدين والثوار. وما يعطيها الشرعية هو وجود توجهها النضالي ضدّ المحتل وسلطاته وممارساته الفاقدة لأية شرعية، على عكس ما أرادته المصادر الإيطالية من استخدامها للدلالة على فقدانها للشرعية من حيث هي ضدّ النظام والقانون والسلطة، والسؤال هو: أي نظام وأي قانون وأية سلطة؟

المنطلق الحادي عشـــرة: هو الإيمان بجدلية الداخل والخارج في فهم الأحداث التاريخية وتحليلها، وعلى أنّ الداخل هو الأســـاس ولا يكون تأثير الخارج إلاّ من خلاله، مما يوجب على الباحث رفض التضـــخيم أو التحجيم لأيّ من العوامل الخارجية والداخلية، ومنها عامل المؤامرة، وكما عليه أن لا ينفي دورها في صـــنع الأحداث، فإن عليه أن لا يقوم بتضخيمها، وأن لا يقلل من دور العوامل الذاتية، ولكن دون جلد للذات أو تعصب لها على حساب الحقيقة، ومتطلعاً إلى بيان الدور الحقيقي لجميع العوامل.

رابعاً)- التعريف بأبرز المصادر والمراجع:

اعتمدت الدراســة على العديد من المصــادر تأتي في مقدمتها ما هو موجود منها أولاً في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق، وخاصة مجموعة وثائق الدولة ومنها الملفات الخاصة بالانتداب الفرنسي لا سيما قرارات المفوضين الساميين المختلفة، وكجانب مكمل لها خاصة في الجانب الإداري كانت القرارات التي نُشرت في النشرة الرسمية للمفوضية العليا وفي جريدة العاصمة، أما المجموعة الأخرى فهي تلك الموجودة في القسم الخاص المتعلقة بملف القضية العربية (الأحزاب) احتوى على المبادئ الأساسية وبيانات خاصة بالأحزاب السورية كالحزب القومي السوري والجبهة الوطنية وغيرهما.

وما هو موجود منها ثانياً في مركز جهاد الليبيين، والذي رمزنا إليه بـــ " منشورات م.ج. الليبيين" وهي التسمية الأكثر شهرة لهذا المركز، الذي مر بعدة تسميات، وهي منذ تأسيسه 1977حتى عام 1981 كانت التســمية"مركز بحوث ودراســات الجهاد الليبي"، وفي الفترة 1981-1990 أخذ التســمية "مركز دراسة جهاد الليبيين ضدّ الاحتلال الإيطالي"، وفي الفترة1990-2010 "مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية"، وفي الفترة 2010 وحتى الآن "المركز الوطني للمحفوظات والدراســـات التاريخية" وهو أتى من دمج مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية ودار المحفوظات التاريخية بطرابلس.

وكانت وثائقه ذات أهمية للدراسة لا سيما قسم الوثائق والمخطوطات الذي احتوى العديد من الأمور المتعلقة بالجهاد في فترة الدراسة منها ملف شكري فيصل، الظرف الرابع والسادس، احتوى الأخير على 81 وثيقة بينت النضال السلمي الليبي خاصة في المرحلة الثالثة من الحركة الوطنية بالنسبة لهذه الدراسة.

وكانت الوثائق الإيطالية والأمريكية والعثمانية المنشورة وهي سلسلة من الوثائق الأصل منها موجود في شـــعبة الوثائق والمخطوطات بالمركز، قُســـمت إلى مجموعات احتوت كل مجموعة على عدد من الوثائق بنصـوصـها الأجنبية مرفقة بترجمة لكل وثيقة، وشكلت عنصراً هاماً بالنسبة للدراسة، أبرزها المجموعة الإيطالية التي حملت عنوان" المنفيون الليبيون إلى السجون الإيطالية" استعنت بها ما يخص أوضاعهم خاصة الصـحية في الجزر الإيطالية وذلك عند حديثي عن الســياســة الأمنية الإيطالية في الفصـل الثاني، وتعد

المجموعة الخامسة عشر مكملة لها من حيث تعرضها لقضية المنفيين أيضاً ، وكانت المجموعة الثالثة من الوثائق الإيطالية من أهم الوثائق بالنسبة لهذه الدراسة فقد احتوت على ملفين لقادة الحركة الوطنية وهما عثمان القيزاني ومحمد الحداد وتناولت نشاطهما السلمي في المهجر والمعاناة التي عايشوها بسبب ملاحقة المفوضية الإيطالية لهما. أما المجموعة الإيطالية الثانية والمجموعة الأمريكية الأولى والثانية فقد ضمت وثائق متعددة عن بداية الغزو الإيطالي لليبيا حتى توقيع معاهدة أوشي لوزان ، وبالتالي فقد اشتملت على عدة وثائق أبرزها نص هذه المعاهدة ومرسوم السلطان العثماني محمد رشاد بمنح ليبيا الاستقلال الذاتي وغيرها من الوثائق حول الموضوع نفسه. كما اشتملت المجموعة الأولى من الوثائق العثمانية على الموضوع ذاته .

اعتمدت أيضاً ، إضافة إلى الصحف الدمشقية العديدة والمتنوعة، على الصحف المصرية كالشورى والفتح التي تتبعت أخبار الجهاد في ليبيا ونشرت فظائع السياسة الإيطالية. وهناك أيضاً المذكرات والأوراق الخاصة بزعماء الحركة الوطنية السورية، وقد تميز أغلبهم بأن تركوا لنا تراثاً قيماً غنياً بالأحداث التي مرت بها سوريا في الفترات التي عاصروها وما يهمنا فترة ما بين الحربين، كمذكرات الملك فيصل، وعوني عبد الهادي سكرتير فيصل الخاص، وأحمد قدري طبيب فيصل الخاص ومستشاره، وكلاهما صحب فيصل في أثناء مؤتمر الصلح في باريس وخلال زياراته المتكررة إلى أوروبا لحل القضية السورية.

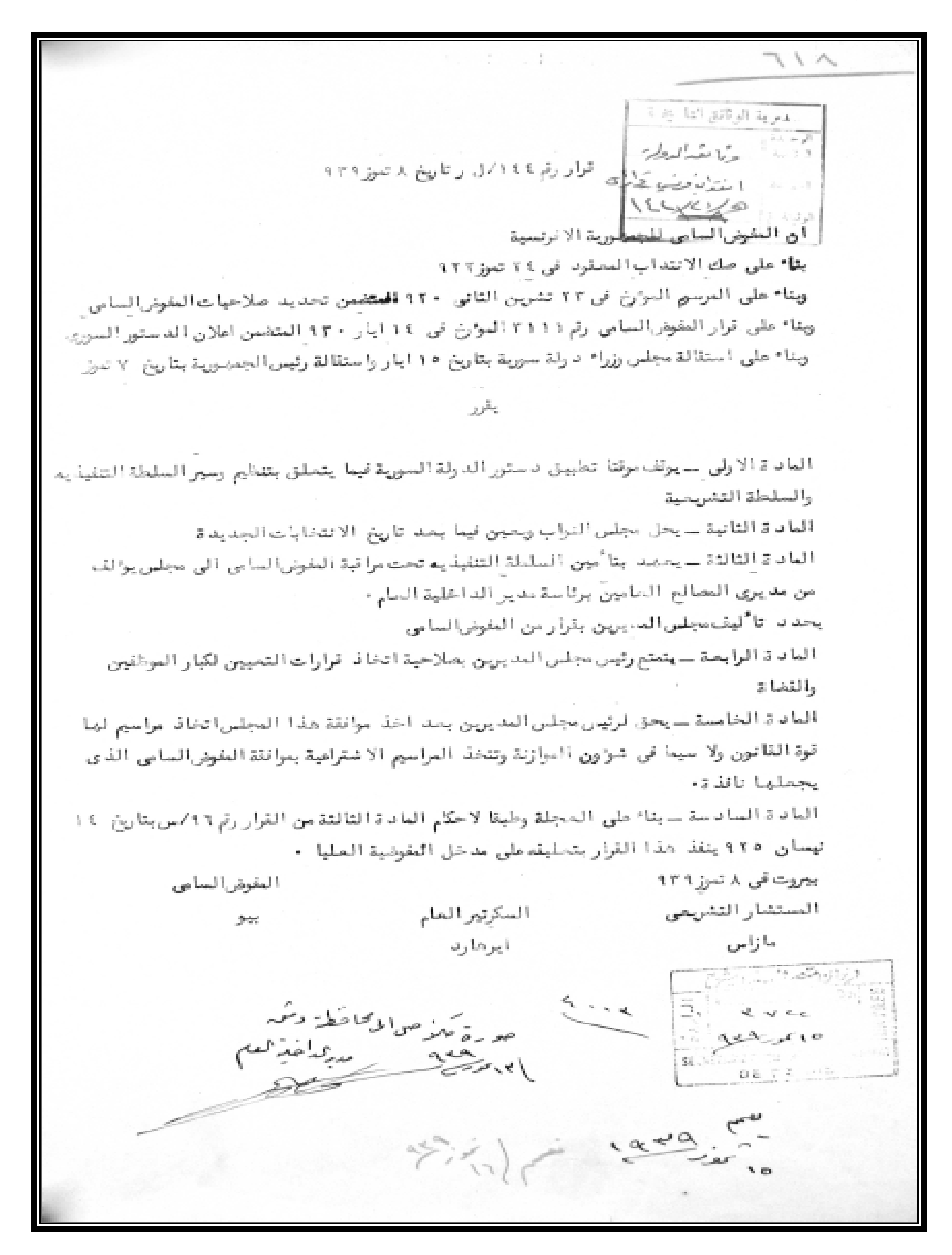
كما تعرضت مذكرات صبحي العمري لهذه الفترة، وربما الأشمل منها مذكرات يوسف الحكيم وهو الذي تولى الوزارة السورية في عهد الملك فيصل الأول، وكان ثلاث مرات وزيراً للزراعة والتجارة والأشغال العامة، وثلاث مرات وزيراً للعدل في عهود الانتداب الفرنسي، ومذكراته غنية بالأحداث التي عاصرها. أما مذكرات خالد العظم الذي اشترك في وزارة المديرين التي تأسست بعد انهيار الحكم الوطني، وكرجل اقتصاد فقد حوت مذكراته على جوانب هامة تعلقت بسياسة فرنسا في الجانب الاقتصادي.

أما مذكرات لطفي الحفار الذي كان من الزعماء البارزين وممن تعرض للسجن والنفي إبان الانتداب، فقد بينت كيف كانت أكبر خدمة قدمها لمدينة دمشق مشروع جرّ مياه عين الفيجة إلى منازلها وهو ما تحدث عنه في مذكراته، وتحدث كذلك عن أحداث هامة أخرى كالإضراب الستيني مثلاً . أما مؤلفات مصطفى الشهابي، الذي تولى وزارة المعارف عام 1936 وكان ضمن الوفد المفاوض في باريس حول المعاهدة السورية الفرنسية، فقد تميّز كتابه "محاضرات في الاستعمار" بجزئيه بشرح واف للسياسة الاستعمارية الفرنسية في سوريا فكان خير معين لي خاصة في الفصل الرابع الذي تناول هذه السياسة. كما كانت مذكرات فارس الخوري، الذي تولى وزارة المالية عدة مرات وهو من أبرز رجالات سوريا، كسياسي وعالم قانوني ومثقف واسع الاطلاع، غير أن مذكراته جاءت مختصرة ولم تتعمق في الأحداث التاريخية في سوريا. أما كتاب "صحافة وسياسة" لنصوح بابيل، الذي شارك في العمل السياسي الهادف إلى تحرير سوريا من الاحتلال من خلال العمل الصحفي خاصة بعد أن اشترى في 1932 امتياز جريدة الأيام، فقد اشتمل على أحداث هامة كالحكم الفيصلي والثورة السورية ومعاهدة 1936.

لا شك بأهمية مذكرات فوزي القاوقجي التي تناولت في القسم الأول منها أحداث الثورة السورية لا سيما وهو الذي أطلق ثورة حماة. ولقد تناولت مذكرات سلطان باشا الأطرش الذي أشعل الثورة السورية من جبل العرب تفاصيل لكل معاركها. كما تمت الاستفادة في هذا الجانب من مذكرات عبد الرحمن

الوثيقة رقم (14)

القرار رقم 144/ ل.ر، 8 تموز 1939 الصادر عن المفوض السامي الفرنسي بيو بتوقيف تطبيق دستورالدولة السورية



قرار رقم ١٤٤/ل.ر تاريخ ٨ تموز ٩٣٩

ان المفوض السامي للجمهورية الافرنسية

بناء على صك الانتداب المعقود في ٢٤ تموز ٩٢٢

وبناء على المرسوم المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني ٩٢٠ المتضمن تحديد صلاحيات المفوض السامي

وبناء على قرار المفوض السامي رقم ٣١١١ المؤرخ في ١٤ ايار ٩٣٠ المتضمن اعلان الدستور السوري

وبناء على استقالة مجلس وزراء دولة سورية بتاريخ ١٥ ايار واستقالة رئيس الجمهورية بتاريخ ٧ تموز

يقرر

المادة الاولى — يوقف موقتا تطبيق دستور الدولة السورية فيما يتعلق بتنظيم وسير السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية

المادة الثانية — يحل مجلس النواب ويعين فيما بعد تاريخ الانتخابات الجديدة

المادة الثالثة — يعهد بتأمين السلطة التنفيذية تحت مراقبة المفوض السامي الى مجلس يؤلف من مديري المصالح التابعين برئاسة مدير الداخلية العام .

يحدد تأليف مجلس المديرين بقرار من المفوض السامي

المادة الرابعة — يتمتع رئيس مجلس المديرين بصلاحية اتخاذ قرارات التعيين لكبار الموظفين والقضاة

المادة الخامسة — يحق لرئيس مجلس المديرين بعد اخذ موافقة هذا المجلس اتخاذ مراسيم لها قوة القانون ولا سيما في شؤون الموازنة وتتخذ المراسيم الاشتراعية بموافقة المفوض السامي الذي يجعلها نافذة .

المادة السادسة — بناء على العجلة وطبقا لاحكام المادة الثالثة من القرار رقم ٩٦/س بتاريخ ١٤ نيسان ٩٢٥ ينفذ هذا القرار بتعليقه على مدخل المفوضية العليا .

بيروت في ٨ تموز ٩٣٩

المفوض السامي

بيو

المستشار التشريعي

مازاس

السكرتير العام

ايرهارد

المصدر: الوثيقة 3722، 15 تموز 1939، القرار رقم 144/ ل.ر، 8 تموز 1939 الصادر عن المفوض السامي الفرنسي بيو بتوقيف تطبيق دستور الدولة السورية (الوثيقة هـ/142/20، انتداب فرنسي —قرارات، وثائق دولة، مديرية الوثائق التاريخية، دمشق)

الوثيقة رقم (15)

القرار رقم 148/ل.ر صادر عن المفوض السامي الفرنسي بيو بتاريخ 13 تموز 1939

قرار رقم ١٤٨ / ل.ر

ان المفوض السامي للجمهورية الفرنسية

بناء على مرسوم رئيس الجمهورية الفرنساوية الصادر في ٢٣ تشرين الثاني ٩٢٠

وبناء على اتفاق الصداقة وحسن الجوار التركي السوري المعقود في ٣٠ ايار سنة ٩٢٦ وعلى بروتوكولات وضع التخوم على الحدود السورية التركية بتاريخ ٢٢ حزيران سنة ٩٢٩ و٣ ايار سنة ٩٣٠ وعلى الاتفاق الفرنساوي السوري المعقود في ٢٣ حزيران ٩٣٩

قرر ما يأتي

١ـ في منطقة عمقها خمسة كيلومترات تمتد على طول الحدود السورية التركية كما هي معينة في اتفاق الصداقة وحسن الجوار التركي السوري المعقود في ٣٠ ايار سنة ٩٢٦ وفي بروتوكولات وضع التخوم على الحدود السورية التركية بتاريخ ٢٢ حزيران ٩٢٩ و٣ ايار سنة ٩٣٠ وفي الاتفاقية الفرنساوية التركية المعقود في ٢٣ حزيران سنة ٩٣٩ يخضع فتح اي مخزن او دكان او مستودع او محل كان يتعاطى فيه بيع الاشياء او المأكولات او البضائع بالجملة او بالمفرق التي ليست هي من منتوجات هذه الاراضي للحصول على ترخيص مسبق من سلطة الحدود من الدرجة الاولى.

٢ـ اذا صدر قرار من سلطة الحدود من الدرجة الاولى برفض منح الترخيص المنصوص عليه في المادة السابقة جازت المراجعة بشأن هذا القرار خلال ١٥ يوما من تاريخ تبليغه لصاحب العلاقة امام لجنة مؤلفة من :ـ

ـ المندوب المعاون للمفوض السامي لدى المحافظة ـ رئيسا

ـ ومفتش الدوائر الخاصة في المحافظة.

ـ ومأمور من دائرة الجمارك ينتدبه المفتش العام لدائرة الجمارك.

ان القرار الذي تصدره هذه اللجنة لا يكون قابلا لاية مراجعة كانت

٣ـ ان المخالفات لاحكام المادة الاولى من هذا القرار يحاربها مأمورو القوة العمومية وكذلك رجال الحرس السيار ومأمورو دوائر الجمارك

اذا عوينت مخالفة ما حجزت البضائع الموجودة في المحل المفتوح بطريقة الغش وامرت سلطة الحدود من الدرجة الاولى باقفاله.

٤ـ تلاحق كل مخالفة لاحكام المادة الاولى من هذا القرار امام المحاكم العادية وتعاقب بجزاء نقدي من ١٠ ليرة الى ٥٠٠ ليرة ويحكم ايضا بمصادرة البضائع.

اذا تكررت المخالفة في خلال السنتين التاليتين لحكم نهائي اصدرت سلطة الحدود من الدرجة الثانية امرا بابعاد المخالف من منطقة الحدود.

٥ـ يحق للسلطة من الدرجة الاولى ان تصدر بعد تحقيق اداري قرارا باقفال كل محل يثبت ان

تابع للوثيقة رقم (15)

مستثمره قد ساعد على التهريب الجمركى او مون تجارة التهريب وتكون مدة الاقفال من شهر الى سنة ٠
يكون هذا القرار قابلا للمراجعة امام اللجنة المنصوص عليها فى المادة ٢ من هذا القرار ضمن الشروط المعينة فى هذه المادة ٠

٦ــ نظرا لضرورة الاسراع ووفقا لاحكام المادة ٣ من القرار عدد ٩٦/س الصادر فى ١٤ نيسان سنة ٩٢٥ يدخل هذا القرار فى حيز التنفيذ بتعليقه على باب المفوضية العليا ٠

٧ــ امين السر العام فى المفوضية العليا مكلف بتنفيذ هذا القرار ٠

بيروت فى ١٣ تموز ٩٣٩ — المفوض السامى

الامضاء ــ غ بيو

٤٤٣٤

٢٠

٤٨٤١

صورة كالاصل الى محافظة دمشق

دمشق فى ١٦ آب ٩٣٩ — بأمر مدير الداخلية العام

المصدر: الوثيقة 4434، 20 تموز 1939، رقم 148/ل.ر صادر عن المفوض السامي الفرنسي بيو بتأليف لجنة للظر في قضايا الحدود السورية التركية بناءاً على اتفاقية الصداقة التركية الفرنسية، بتاريخ 13 تموز 1939"،(الوثيقة هـ/144/20،وثائق دولة، انتداب الفرنسي، قرارات ، مديرية الوثائق التاريخية، دمشق)